

رابعاً:

تنتد كافة الأقساط والنفقات المالية التي علقت خلال فترة تمديد المهل سواء للمصارف أو للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو وزارة المالية أو أي إدارة رسمية ضمن جدولة جديدة تتراوح بين سنة وثلاث سنوات.

خامساً:

على الهيئات والنقابات والجمعيات والتоварي والتعاونيات إجراء انتخاباتها ضمن المهل ووفقاً للأصول وفي المواعيد المنصوص عليها في قوانين إنشائتها.

تستمر مجالس وهيئات ونقابات العين الحرة المنظمة يقانون والهيئات والجمعيات والتоварي والتعاونيات في أعمالها لغاية موا عيد انطداد جمعياتها العمومية العادلة، وفق ما هو منصوص عليه في القوانين والأنظمة العادلة لكل منها، وتكون أعمال المجالس الحالية قانونية حتى ذلك التاريخ.

سادساً:

يعلم بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

بعدها في ٢٩ كانون الأول ٢٠٢٠
الامضاء: ميشال عون

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الامضاء: حسان دياب

رئيس مجلس الوزراء
الامضاء: حسان دياب



الصلوان - المقداد

تمديد بعض المهل وفتح بعض الإعفاءات من الضريبة والرسوم

أقر مجلس النواب،

وبنشر رئيس الجمهورية القانون التالي نصه :

مادة وحدة:

أولاً:

خلافاً لأي نص آخر، تُطلق لمدة ستة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون مفاجئ البنود التعاقدية المتعلقة بالختلف عن تسديد الفروض بكافة أنواعها، سواء المدحومة منها وغير المدحومة، من تجارية وسكنية وصناعية وزراعية وسياحية وبيئية وتكنولوجيا معلومات، بحيث لا تسرى على المفترض أي جزاءات قانونية أو تعاقدية، بما في ذلك أي زيادة على معدل الفائدة بسبب التعلق اعتباراً من تاريخ ٢٠٢١/١/١.

تُطلق جميع الإجراءات القانونية والقضائية والعقدية التي يباشر بها خلافاً لاحكام هذا البلد، وتتوقف مهلة مرور الزمن المنسق للحق خلال مدة تطبيقه.

ثانياً:

تمدد لمدة ستة أشهر من تاريخ التهاء مهلة التمديد المنصوص عليها في القانون رقم ٢٠٢٠/١٨٥، جميع المهل المنصوص عليها في المادة الثانية والعشرين من قانون موازنة العام ٢٠٢٠، كما تمدد للمرة نفسها مهلة تخفيض الغرامات وزيادات التأخير والفوائد المترتبة على متاخرات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والواردة في المادة ٢٣ من قانون موازنة العام ٢٠٢٠، وفي المادتين ٣٤ و ٣٥ من قانون موازنة العام ٢٠٢٠، والمعددة بموجب القانون رقم ٢٠٢٠/١٨٥.

ثالثاً:

تمدد لمدة ستة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون مهلة تسديد كافة أنواع الضريبة والرسوم بما فيها الرسوم البلدية والاشتراكات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.